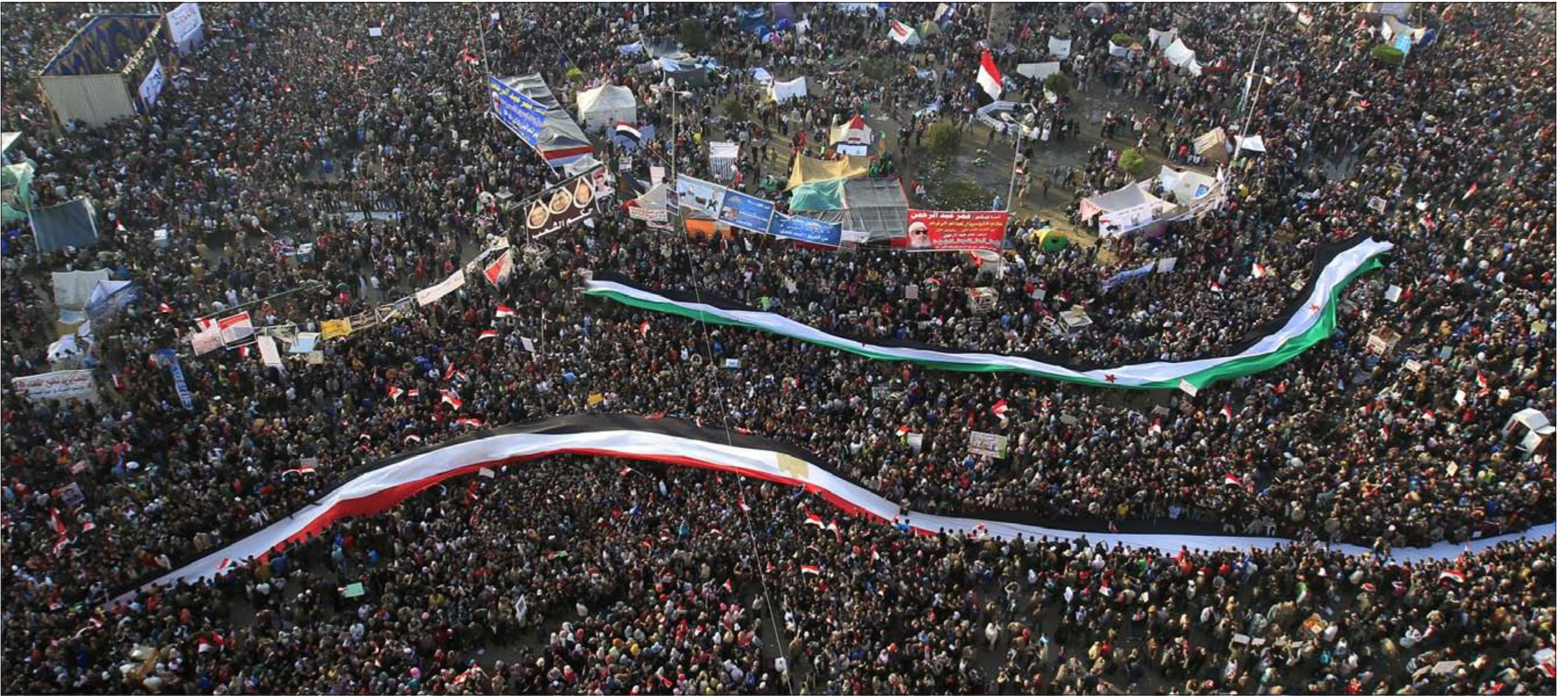


# عام على «ثورة 25 يناير» في مصر: قراءة شاملة في الإنجازات والإخفاقات



حلت الذكرى السنوية الأولى لثورة 25 يناير والخلافات تسود بين القوى السياسية في شأن الاحتفال بهذه الذكرى، فكل فريق يحيي الذكرى على طريقته؛ المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعتبرون المناسبة لحجز موقع له في مصر الجديدة، والإسلاميون الذين فازوا بالأكثرية في الانتخابات يعتبرون أن الثورة حققت أهدافها، واستعاد الشعب إرادته وحرياته التي عبر عنها في الانتخابات التي جرت، في حين أن بعض قوى الثورة من الائتلاف الشباب والتوار والحركات السياسية الثورية الذين فجروا الثورة وسقط منهم الشهداء، يرون أن الثورة لم تنته بعد وأنها لم تستكمل أهدافها وإن ما حققته حتى الآن ليس سوى النزر اليسير من أهداف الثورة، وهم بصرون على استكمال تحقيق أهدافها واكتمال مسيرتها.

## أبرز إنجازات الثورة:

### إصاحة مبارك ونخبته

### وتقديمهم للمحاكمة

### في سابقة تاريخية

### فريدة من نوعها

### أن يحاكم المصريون

### «فرعونهم»



### الاقتصاد المصري

### يشكل نقطة الضعف

### الأساسية بعدما نشهد

### تراجعا في الدخل

وسياسي بين القوى الإسلامية والقوى المدنية انعكس بالسلب على مواقف الطرفين من قضايا الدستور أو لا نسم الانتخابات، والمبادئ الحاكمة للدستور، ودور الجيش وصلحياته في المستقبل. أن الثورة لم تصل إلى السلطة وإنما آلت السلطة إلى المجلس العسكري الذي كان جزءاً من نظام مبارك، وبالتالي كان من الطبيعي أن يدبر المرحلة الانتقالية بمنهج غير ثوري يهدف إلى الحفاظ على النظام مع إدخال بعض الإصلاحات المحدودة، الأمر الذي فجر تناقضات وصدامات كثيرة مع شباب الثورة صبت في مصلحة التيار الإسلامي الذي حافظ على تفاهم وربما اتفاق غير معلن مع المجلس العسكري يقوم على تجنب الصدام والحفاظ على مصالح الجيش ووضعيته المميزة ضمن النظام السياسي وتأييد انتخاب رئيس ذي خلفية عسكرية، مقابل مشاركة التيار الإسلامي في الحياة السياسية والقبول بنتائج الانتخابات، بما في ذلك تشكيل الحكومة.

نمو ملحوظ للتيار الإسلامي توج يفوز الإخوان والسلفيين بخلفي برلمان الثورة، بينما لم يتمثل شباب الثورة في البرلمان بما يتناسب ودورهم وتضحياتهم، والضغط على المجلس العسكري لتصحيح واختصار المرحلة الانتقالية، هذه المفارقة تعكس توازن قوى ومعطيات واقعية بين القوى المدنية (الليبراليين، يسار، قوميين)، والتيار الإسلامي، كما تعكس أيضاً فشل القوى المدنية في تطوير خطابها، وقدرتها على التفاوض والعمل المشترك، والأهم عزلتها وابتعادها عن الشارع، والحقيقة أن أغلب القوى المدنية وخصوصاً شباب الثورة غلبت المبادئ على المصالح، فخاضت السياسة ومناوراتها، في المقابل ظهرت خبرة «الأخوان» وقدرتهم على المناورة وتغليبهم المصالح السياسية، وفي مقدمها عدم الصدام مع العسكر والقون في الانتخابات، وتكثفت القوى المدنية بالصدام المتكرر مع العسكر، وهو صدام غريب أنك الطرف، لكن الطرفين لم يتوصلا إلى صيغ للتفاهم أو التعاون المشترك. على الرغم من أن الثورة وحدت المصريين وراء عدد محدود من الأهداف الكبرى، وحققت إنجازات مبهره في الأسابيع الأولى للثورة، فأنه مع تطور الأحداث ظهرت المشاكل، وكانت القوى المنظمة منذ سنوات طويلة أقدر على جني المكاسب وملء الفراغ خصوصاً أنها خلطت الدين بالسياسة، فيما فشلت القوى المدنية في الاتفاق على قيادة أو تنظيم صفوفها، بل خاضت صراعات داخلية غريبة، ولعل في الانسحاب المفاجئ لمحمد البرادعي ما يكشف أزمة القيادة في الثورة المصرية وفي التيار الليبرالي، فالبرادعي فشل في تقديم نفسه كسياسي ومناضل صلب لتغيير الواقع، أو مرشح وافق باسم القوار، على رغم أنه احد رموز الثورة وأحد المبشرين بها، وانسحاب البرادعي بصرف طبيعية لفشل التيار الليبرالي

في نيل حصته المستحقة في النظام السياسي بعد الثورة، التي شارك بنصيب كبير في صنعها، لكنه عجز عن استكمال المسيرة والتكيف مع متطلبات ومشاكل الواقع وتغييره. كشفت الثورة عن تركة هائلة من المشاكل والتعقيدات التي خلفها الرئيس المخلوع، وفجرت في الوقت نفسه ثورة تطهعات مشروعة لدى غالبية المصريين، وبين تركة عدم الكفاءة، ما ضاعف من حجم المشاكل، خصوصاً الاقتصادية، لكن المفارقة أن الإعلام الرسمي وقوى الثورة المضادة حملت الثورة مسؤولية تقادم المشكلات وتدهور اساء للثورة والثوار وابعاد بينهم وبين قطاعات واسعة من الرأي العام، كان من بينهم من شارك بحماسة في الثورة قبل عام لكنه الآن أصبح متشككا في نتائجها، والأهم أنه غير مستعد للمشاركة في موجة ثورية جديدة، تجري الدعوة إليها لتنتقل في الذكرى الأولى للثورة، والدعوة لإطلاق نسخة ثانية من الثورة، لا تتوافر لها فرص كبيرة للنجاح في ظل انقسام الرأي العام، والخوف الحقيقي والتخوف من الفوضى وعدم الاستقرار، فضلا عن عدم وجود أهداف واضحة ومتفق عليها بين القوى التي شاركت قبل عام في الثورة الأم.

● السيناريو الأول الصدامي: تميز أسلوب المجلس العسكري في إدارة الفترة الانتقالية بالبطء واهمال المطالب الشعبية والثورية كافة، والإصرار على استمرار الحفاظ على ثوابت الفترة السابقة، وأدت هذه السياسات إلى إدخال البلد في حبال من الإحباط واشاعة القلق والخوف الجماعي، ما يهدد باستحالة التوصل إلى ارساء أسس الحد الأدنى من الاستقرار الذي تستلزمه الفترة الانتقالية، ويتوقع هذا السيناريو استمرار الصراع الذي يتراوح بين التوتر والمواجهات الدموية بين العسكر والتيارات الثورية من ناحية وتصاعد التوتر بين «الأخوان المسلمين» الذين دخلوا حلبة السياسة من دون خبرة سابقة أو برامج إصلاحية حقيقية، وبين الأحزاب والقوى السياسية الديموقراطية، وعلى الجانب الآخر تظل الكتلة الكبرى من المواطنين الذين يتطلعون إلى اصلاح الأوضاع المعيشية، في حال من الهلع وعدم الأمان الذي قد يفضي إلى حد النخبة في الثوار، فالجماهير التي امتدت بتحقيق لهم الثورة آمالهم في تحسين اوضاعهم الاقتصادية وتحريمهم من العوز والفقر والنذل، خابت آمالهم بسبب انشغال النخب السياسية والثقافية في معارك واشتباكات سياسية ودستورية لا تمثل للجماهير الأولوية والأهمية.

● السيناريو الثاني: تكريس الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية الذي تمتعت به منذ قيامها بثورة 1952 وجعلها فوق المحاسبة والرقابة المدنية وقد اعادتها ثورة 25 يناير إلى صدارة المشهد السياسي كمنهجية وغير متوقعة في صورة مفاجئة وصورتها وشبكة علاقاتها الدولية، ويتمثل الشرط الاساسي لنجاح هذا السيناريو في ضرورة توحيد القوى الثورية وانضمام القوى السياسية من الديموقراطيين والإسلاميين في إطار جبهوي تحكمه القواسم المشتركة وضروقات المرحلة الانتقالية والبدء بمرحلة تفاوض جاد مع المجلس العسكري لإقرار كل طرف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطرف الآخر، والسعي إلى إخراج العسكر من اللعبة السياسية ورفع قبضتهم عن الحياة المدنية وفتح الطريق أمام التحول الديموقراطي بعيداً عن سيطرة المؤسسة العسكرية، ولكن هناك محاذير تتعلق بصعوبة ائقاع المؤسسة العسكرية بالعودة إلى التكتلات والاكتفاء بدورها التاريخي في الحفاظ على الأمن القومي للوطن. ومن المتوقع أن تشهد المقبلة، الأشهر القادمة مواجهة عنيفة بين الجيش والكتلة الإسلامية في معركة «دم وجزر» على السلطة والنفوذ خاصة عند صياغة الدستور، أن الأحزاب الإسلامية التي تمثلت معاً من البرلمان ستفعل ما بوسعها من أجل تطبيق الشريعة فضلاً عن إصدار تشريعات تحد من الحصانة والقوة العسكرية، ويتوقعون أن الجيش سيحاول منع هذه الأحزاب، وهذا من شأنه أن يحول مصر إلى جزائر جديدة، ويرى كثيرون أن هذا المجلس الذي أقر بمشروعية الثورة، متمسك بالسلطة ولن يتخلى عنها بسهولة، وقد يقوم بكل

الصفقات والاتفاقات مع الأطراف والقوى السياسية المختلفة، لضمان بقائه في السلطة، بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار وقطع دابر الفتنة الطائفية وتجنيد مصر المزيد من التوترات والخلافات والعصف بالإقتصاد، أي انه لن يقدم السلطة على طيق من فضة للمجموعات الدينية المتشددة، فيسمح بهذا لنظام ديني وسلفي منظرط بأن يكون الوريث الشرعي لنظام سياسي استبدادي، ويبدو أن هذه المسألة التي تحمل في باطنها بذور اشتباك سياسي مستقبلي، ستكون عنصراً بارزاً من عناصر التازم والصدام والخلاف والتوتر الأمني والسياسي الذي تترقبه مصر في مقبل الأيام.

● السيناريو الثالث: «ثورة الجياع»، حيث يشير الشهيد السياسي والمجتعي إلى العنصر الغائب في جميع الأحداث المطروحة وهم ملايين الفقراء والمعوزين الذين طالت معاناتهم على امتداد حقبة زمنية طويلة واستعادوا الأمل والثقة في ثورة 25 يناير التي فتحت امامهم أفقا جديدا لاسترداد مستحقاتهم في العدل والحرية، إلا أن الامور سارت على غير ما يشتهون، إذ كان نصيبهم المزيد من الأقصاء والتهميش والتغافل على الطابع المدني للدولة، وهي مهمة تبدو صعبة في ضوء تراجع شرعيته، وفوز التيار الإسلامي سيطرة العسكر وأسلحتهم الأمنية أو حكمة الثوريين أو انتهائية القوى السياسية.

● السيناريو الرابع: «الانقلاب العسكري» مع احتمال لجوء العسكر إلى أحكام قبضتهم من خلال القيام بانقلاب عسكري ظرف غير موات محليا ودوليا ما ينذر باجهاض الثورة، وسيؤدي ذلك إلى انتكاسة للقوى الثورية الوطنية قد تطول أو تقصر فترتها طبقا لقدرة هذه القوى على توحيد صفوفها واستئناف نضالها من أجل تحرير الوطن من حكم العسكر والفكر السلفي المعادي للنهوض بشروط العصر. والواضح أن الثوريين المصريين يخشون من تكرار سيناريو 1954 عندما وقع حراك في الشارع المصري بعد تفتيت نظام ديموقراطي يهدد انقلاب الضباط الاحرار، لكن ذلك الحراك قمع بقوة بينما تحول انقلاب الضباط الاحرار مع الوقت إلى نظام سياسي جديد يحتكره الجيش، وتخشى مصر في 2012 من تكرار ذلك السيناريو القديم، ولهذا تستمر الثورة والاعتصامات وحملات المطالب وحالة المواجهة في الشارع مع المجلس العسكري.

● السيناريو الخامس: «الصراع على السلطة» بين ثلاثة أطراف الذي سيكون لكل منها كلمته في كيفية اخراج قصة هذا الصراع هي: الجيش، والأحزاب الإسلامية والصاعدة، وشباب ميدان التحرير، والعلمانيون، ولكل منها أهداف ومصالحه وشرعيته: ● شباب الثورة الغاضب والذي يشعر بالاحباط من عدم تحقيق أهداف الثورة، ويصف ما حدث منذ رحيل مبارك بأنه انقلاب وليس ثورة، أو ثورة سرقتها العسكر والغيار الإسلامي، والاشكالية أن شباب الثورة يصطدمون بالجيش، وفي الوقت نفسه يتبعون عن الخيبة السياسية المدنية التي شاركتهم الثورة، كما يتعدون

الانقسام واستقطاب ثقافي



● سقوط التوريث وتأكيد قيم الجمهورية ووضع قيود على فترات الترشيح وصلحيات الرئيس. ● نجحت الثورة في اسقاط رأس النظام من دون تغيير حقيقي في بنية النظام وتنظيم الدولة ومؤسساتها والأهم في الثقافة السياسية الأساسية وأساليب الحكم الموروثة من عصر مبارك. ● اتفاق على خطة طريق لانتخابات دستور جديد وتسليم السلطة إلى الحكومة ورئيس مدني قبل يوليو المقبل، ما قد يعني القضاء على أي آمال أو تكتلات برغبة الجيش في الاستمرار في الحكم، إضافة إلى إصدار قانون جديد للأحزاب سمح بادماج التيار الإسلامي وللمرة الأولى في العملية السياسية، ونجاح إجراء أول انتخابات برلمانية نزيهة في مجملها منذ أكثر من 60 عاما، ويصرف النظر عن الإخفاقات والتجاوزات التي راقت الانتخابات فقد جاءت بمجلس منتخب ممثل للشعب. ● سقوط النموذج السياسي القائم على الخوف والتخوف من الإسلام السياسي، وتبين أن في إمكان القوى الإسلامية أن تتطور وتتغير وأن تتصالح في الوقت نفسه مع التنوع والتعاضد، كما استعاد الشعب المصري كرامته وثقته في نفسه وقدرته على الثورة والتحرر من قيود ثقافة الاستبداد والخنوع والخوف. ● انقسام واستقطاب ثقافي